6 الدرس السادس	انعكاسات الحكم الراشد على الإدارة العمومية - مكافحة الفساد
سلسلة محاضرات الحكم الراشد في الإدارة العمومية **من إعداد الأستاذ: بن زحاف فيصل**	

الفصل الثالث: انعكاسات الحكم الراشد على الإدارة العمومية

إعمال مؤشرات الحكم الراشد في الإدارة العمومية يكون له انعكاسات أو آثار إيجابية على نشاط الإدارة ويساعدها في تحقيق أهدافها المرتبطة بتحسين الأداء وتقديم خدمات للمواطنين ذات جودة ويرافقها في القضاء على كل المظاهر السلبية التي تحد من أدائها كمكافحة ظاهرة الفساد، وتذليل كل الصعوبات التي تحول دون تحقيق النجاعة والفعالية والتنمية المستدامة. وهي الانعكاسات التي نحاول تسليط الضوء عليها لمعرفة الآثار الايجابية للحكم الراشد على أداء الإدارة العمومية وتسييرها .

المبحث الأول: مكافحة ظاهرة الفساد

يعد الفساد الإداري ظاهرة عالمية مست جميع الدول في بنيتها الاقتصادية، وعطلت خططها التنموية واستنزفت ثرواتها ومواردها، وكان لها أثار سلبية أكثر حدة على الدول النامية التي انتشر فيها الفساد وصل إلى حد انهيار بعض الدول وإفلاسها. هذه الآثار السلبية دفعت بالمنظمات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة إلى دق ناقوس الخطر إلى مكافحة الظاهرة، وكان من بين آليات المكافحة إرساء الحكم الراشد وإعمال مؤشراته التي تقيد الإدارة بضرورة الالتزام بالمعايير التي سبق دراستها للحد من الظاهرة، وتمكين الإدارة من تحقيق أهدافها التي تصب في تحسين الإطار المعيشي وتحقيق التنمية المستدامة.وقبل تحديد انعكاسات الحكم الراشد في الحد من الفساد الاداري نسلط الضوء على أسباب الفساد ومظاهره.

المطلب الأول: أسباب الفساد الإداري

أسباب الفساد الإداري متعددة ومتنوعة مرتبطة بالمجال السياسي، الاجتماعي والثقافي ولكن في اعتقادي يطغى على هذه الأسباب السبب البشري والمتمثل في الموظف الذي هو من يقوم بأعمال الفساد باستعمال سلطته وسوء استغلال

وظيفته، ويظهر ذلك جليا من خلال عرضنا لأسباب الفساد التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر وهي كما يلي:

- غياب كفاءة علمية ومهنية لدى الموظفين بسبب المحسوبية في التوظيف والترقية وخاصة عندما يتولى هؤلاء الموظفون المحسوبين على مناصب حساسة في الإدارة والجهاز الحكومي.
- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن وعدم إشراك هذا الأخير في صناعة القرار الإداري (انعدام الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن العام).
- اتساع الهوة بين القيم الحضارية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة (كعدم احترام المواعيد، عدم احترام أوقات العمل....)
- ضعف رواتب الموظفين وانهيار قدرتهم الشرائية يدفعهم إلى تعاطي الرشوة وتلقي الهدايا لتحسين وضعهم المادي.
- وجود أجهزة وهياكل إدارية قديمة مازالت تعتمد على الإدارة الورقية ومركزية القرارات مما يجعلها تقدم خدمات رديئة وتعطل مصالح المواطنين وتنشأ طوابير لاقتناء هذا الخدمات، وهذا يرجع إلى غياب الإدارة الالكترونية التي تنهي مثل هذه الظواهر .
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وانحسار المرافق والخدمات التي تخدم المواطنين.
- غياب حرية الإعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مما يحول دون ممارسته دورهم الرقابي.
- ضعف دور المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الإداري وعدم التمتع بالحياد في عملها.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري

يتخذ الفساد الإداري مظاهر وأشكال أغلبها مرتبطة بالموظف، وهذه المظاهر عبارة عن أفعال يقوم بها الموظف بمناسبة وظيفته ترقى إلى جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات والقوانين الخاصة بمكافحة الفساد ، ونذكر هذه المظاهر على سبيل المثال فيما يلي:

- الرشوة وتتعلق بالأموال والعطايا التي يتلقاها الموظف مقابل عمل إداري يقوم به.

- المحاباة والمحسوبية، وتتعلق المحاباة بتفضيل شخص على شخص آخر بدون وجه حق كما في منح الصفقات وعقود الايجار والاستثمار، والمحسوبية تكون في بشغل الوظائف العامة من أشخاص غير مؤهلين.
- الاحتيال ويتعلق باستعمال الموظف مناورات احتيالية لسلب ثروة الغير.
- استغلال النفوذ ويكون مقبل الموظفين السامين والذين يتولون مناصب سياسية باستعمال نفوذهم للحصول على منافع شخصية.
- الاختلاس ويتعلق باختلاس الموظف لأموال عمومية من الخزينة العمومية.
- الإسراف في المال العام ويتعلق بقيام الموظف بتبديد المال العام بعدة أشكال كالإعفاءات الضريبية، الإعفاءات الجمركية...الخ.
- الابتزاز ويقوم به الموظف بتهديد شخص ثاني للتشهير به أو تسريب معلومات بشأنه إن لم يعطيه مبلغ من المال لقاء سكوته.
- التهرب الضريبي ويتعلق بالمكلف بالضريبة عندما يمتنع عن دفع الضريبة أو يستعمل طرق احتيالية وغير مشروعة أو يقدم تصريحات كاذبة عن نشاطه لإعفائه منها.

المطلب الثالث: دور الحكم الراشد في الحد من الفساد الإداري

إعمال مؤشرات الحكم الراشد في الإدارة العمومية هو بمثابة آلية لمكافحة الفساد والوقاية منه، لأن التزام الإدارة بالمعايير على مستوى الهياكل ، التسيير والموارد البشرية سيحد من الفساد الإداري ، وصورة ذلك مثلا : إعمال الشفافية واطلاع المواطنين على كل المعلومات التي تتعلق بالتسيير، وعلى السياسات التي ترسمها الإدارة سيفرض نوع من الرقابة الشعبية على أداء الإدارة، وهذا المؤشر سيحد من الفساد ولا يمكن للموظف مهما كان منصبه ارتكاب أعمال فساد. كما أن إعمال المساءلة ومتابعة المسؤولين ومراقبتهم وكشف حساباتهم، وتبرير ثروتهم، وتجريم أفعالهم ومتابعتهم جزائيا هو مؤشر على مكافحة الفساد والحد من انتشاره، ثم مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار، وتمثيله للرأي العام ومراقبة المسؤولين هو أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد .